افتتاح خطوط جوية جديدة

الـزراعـة عـانـت مـن شـح الميـاه

سيطرت الاختلالات الهيكلية والبنيوية على الاقتصاد العراقي فيما واصل اعتماده المفرط على النفط كمصدر وحيد وبنسبة تجاوزت حاجز الـ٩٠٪ في ظل ضعف ومحدودية القطاعات الإنتاجية وعدم وجود برنامج اقتصادي حكومي واضح المعالم. وفيما أنخفضت نسب البطالة والتضخم بحسب البيانات الحكومية شهدت الدوائر الرسمية ارتفاعاً في نسب البطالة المقنعة وبنسبة قدرها الخبراء نحو أكثر من ٤٠٪ ولم تشكل القطاعات الزراعية والصناعية سوى نسب ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي.

قراءة في المشهد الاقتصادي العراقي لعام ٢٠٠٩
٧٨ مليار دولار الموازنة العامة للدولة باعتماد النفط مصدراً أساسياً لها

المركزي العراقي سياسته الساعية الى لجم جماح التضخم عن طريق استخدام أدواته النقدية في أشارات سعر الفائدة ومنظومة سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية عبر فراده اليومي العلني لبيع العملة الأجنبية.

القطاع الصناعي

يعد القطاع احد أهم القطاعات الإنتاجية المعول عليها في تحريك عجلة الإنتاج في الاقتصاد العراقي وعلى الرغم من امتلاك هذا القطاع لمقومات مادية وفنية، الا ان الجهات القطاعية المسؤولة عن الصناعة العراقية مازالت عاجزة عن تفعيله باستثناء محاولات خجولة، فيما ظلت محاولات الاستثمار وإعادة البنى التحتية وعمليات التحديث وبناء المصانع الجديدة وإدخال التقنية الحديثة ظلت في فلك الحوارات واللقاءات الثنائية والزيارات المكثفة والاتفاقيات في وقت حددت وزارة الصناعة في تقديرات أولية على لسان وزيرها فوزي حريري حاجة القطاع الصناعي الى موازنة استثمارية تبلغ ملياراً ونصف المليار دولار الموازنة الاستثمارية لوزارة الصناعة والمعادن لم تصل الى ثلث هذه التخصيصات.

وأقدمت وزارة الصناعة والمعادن على تفعيل بعض الشركات والمعامل على وفق الإمكانات المتاحة وبعضها بجهود محلية وذاتية، الا انها لم تبلغ أدنى مستويات الطموح في وقت وصف فيه المراقبون والخبراء إنجازات وزارة الصناعة والمعادن غير مجدية لتحريك عجلة الإنتاج معللين ذلك بضعف الإمكانات وتباطؤ عملية الاستثمار الأجنبي وعدم وجود برنامج حكومي واضح المعالم يضع أولويات النهوض بالقطاع الصناعي.

وعلى الرغم من مطالبات الوزارة المعنية والخبراء والصناعيين بضرورة تشريع قوانين الإغراق وحماية المنتج المحلي، الا أن الأسواق المحلية تشهد إغراقاً سلعياً ولمختلف البضائع من منشأ رديء.

وهيمن النشاط الحكومي على القطاع الصناعي ولم تتحرك عجلة الصناعات التحويلية بسبب ضعف الموازنة الاستثمارية التي تتجاوز (٥٠٠) مليار دينار، وشهد القطاع الصناعي تراجعاً في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحيث لم تتجاوز ٢٪.

القطاع الزراعي

على الرغم من امتلاك العراق مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، حيث يبلغ مجموع المساحات الإجمالية المروية والديمية أكثر من (٤٤) مليون دونم، منها أكثر من (٢٢) مليون دونم من الأراضي المتاحة للإرواء وكذلك على الرغم من امتلاكه نهري دجلة والفرات والمحاصيل الحقلية وبساتين الفواكه والنخيل وثروة حيوانية وسمكية، هذا فضلاً عن تنوع الظروف البيئية والطبيعية في العراق التي تسمح بتنوع كل من الإنتاج النباتي والحيواني ووجود إمكانات بشرية هائلة قادرة على ممارسة النشاط الزراعي وبنسبة تصل الى ٣٠٪ من سكان العراق وهي غير مستغلة، ووجود فرصة لتعزيز دور القطاع الخاص عن طريق الاستثمار، الا ان اللافت للنظر ان كساداً وسباتاً وانخفاضاً في الإنتاجية تمثل أهم ملامح القطاع الزراعي خلال العام الحالي كما هي الأعوام السابقة ما شكل عجزاً كبيراً في توفير الأمن الغذائي خاصة في محاصيل المنتجات الرئيسية.

وكان لمحدودية الموارد المائية الواردة الى العراق عن طريق نهري دجلة والفرات بسبب سياسة التقطير المائي التي تستخدمها دول الجوار وبنائها الكثير من السدود التي تحد من نسب المياه المتدفقة الى الداخل العراقي، فضلاً عن الاستعمال العشوائي غير المنظم والهدر الحاصل في قطاعات الزراعة والصناعة والاستخدامات الأخرى تلكؤ السياسة المائية الحكومية في هذا الاتجاه وما يمكن ان يلحق ذلك من مشاكل تغدق وملوحة التربة والتصحر والجفاف وانتشار الكثبان الرملية كلها مثلت تحديات واجهت القطاع الزراعي الذي لم يعد يشكل مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي سوى ٣٪ بعد أن كان ١٣٪ في سبعينيات القرن الماضي.

قطاع الإسكان

مثلت سياسة الدولة في قطاع الإسكان سياسة غير واضحة المعالم بضوء التخصيصات الاستثمارية التي أفصحت عنها الموازنة العامة للدولة للعام الحالي ٢٠٠٩ والتي بلغت (٢٤٨) مليار دينار فقط في وقت قدر الخبراء الحاجة الى مليار دولار للمساهمة بتقليل إجمالي الأزمة والحاجة المقدرة بنحو أكثر من (٣) ملايين وحدة سكنية، وعلى الرغم من محاولات الوزارة القطاعية، الا انها اصطدمت بحجم التخصيصات الاستثمارية وارتفاع كلف البناء وارتفاع أسعار المشتقات النفطية والنقل ما أثر على حجم الانجاز المتواضع والذي لا يتناسب مع حجم مشكلة السكن.

وكان مجلس الوزراء قد أعلن عن إستراتيجية وطنية للإسكان لم تر النور حتى الآن، فيما أعلن عن مشروع إسكان معسكر الرشيد ومدينة الصدر (١٠×١٠) كمشروعين إسكانيين كبيرين في بغداد.

قطاع النقل

يعد قطاع النقل من القطاعات الاقتصادية المهمة لمساسه المباشرة بحركة المواطن اليومية، فضلاً عن ارتباط هذا القطاع بالقطاعات الاقتصادية كافة.

ولم يكن عام ٢٠٠٩ مختلفاً عن الأعوام السابقة من حيث عدم كفاية التخصيصات الاستثمارية وتأخر إقرارها وانحسار دور القطاع الخاص في محاور قطاع النقل وعدم دخول الاستثمار بشكل جدي في أنشطة نقل الركاب والبضائع والسكك الحديد والموانئ والنقل البحري والطيران المدني.

وذهب كثير من الخبراء الى ان قطاع النقل يفتقر الى الاستثمار والقطاع الخاص في محاوره كافة، وعلى الرغم من تحرك وزارة النقل على وفق موازنتها الاستثمارية، الا انها لم تؤد الدور المطلوب بسبب ضعف تلك التحقيقات فعلى صعيد الموانئ يمتلك العراق أربعة موانئ تجارية ومنصتين لتصدير النفط ويبلغ عدد الأرصفة بحسب إحصائيات وزارة النقل (٤٨) رصيفاً بطاقة (١٧,٥) مليون طن سنوياً ولا تشكل الأنشطة البحرية من نقل بضائع وسفن سوى (٥٠٪) من الإيرادات السنوية المتحققة، فيما تشكل الموانئ النفطية الـ٥٠٪ الأخرى.

مازال قطاع النقل وفي محوره البحري يتطلع الى إنشاء ميناء الفاو الكبير وإنشاء (١٣) رصيفاً متعدد الأغراض في ميناء ام قصر، فضلاً عن الحاجة الى إدارة وتشغيل وتطوير ميناءي المعقل وأبو فلوس وعن طريق الاستثمار.

وفيما يخص نشاط النقل الجوي يمتلك العراق ستة مطارات دولية الآن هي (بغداد، البصرة، الموصل، أربيل، السليمانية والنجف)، حيث شهد العام الحالي ٢٠٠٩ إنتاج مطار النجف الاشرف وما زالت المطارات بحاجة ماسة الى التأهيل والتخطيط وإنشاء مطارات أكثر جذباً للمسافرين في وقت افتتحتا الكثير من الخطوط الجوية بين بغداد وبلدان العالم الأخرى، وما يتطلب الارتقاء بتلك المطارات الى حجم الرحلات الجوية المكثفة.

الحاجة تتطلب إنشاء مطارات أخرى وفسح المجال أمام القطاع الخاص لإدارة تلك المطارات وإنشاء شركات للخطوط الجوية من القطاع الخاص تكون رديفة ومنافسة لشركة الخطوط الجوية العراقية الحكومية، فضلاً عن شراء أسطول طائرات جديدة تتناسب وحجم الرحلات الوافدة والمغادرة من والى بغداد.

قطاع الاتصالات

شهد العام الحالي ٢٠٠٩ ركوداً وسباتاً لافتاً للنظر بعد الانتقادات التي وجهت الى شركات الهاتف النقال بسبب تراجع الخدمة المقدمة الى المستهلكين، كما شهد العام الحالي اختلافاً في وجهات النظر بين وزارة الاتصالات وهيئة الاتصالات والإعلام بسبب عدم فك التشابك الحاصل والصلاحيات والمسؤوليات وصلت في أحيان كثيرة الى تبادل الاتهامات ما أثر ذلك على قطاع الاتصالات.

وتجاوز عدد المشتركين في شركات الهاتف النقال حاجز الـ (١٦) مليون مشترك في وقت تشكو فيه هذه الشركات من حالات التشويش التي تستخدم لأغراض عسكرية وأمنية من قبل القوات الأمريكية والعراقية.

اما خدمة الانترنت فمازالت دون المستوى المطلوب ويتطلب الأمر بذل مزيد من الجهود لتأمين هذه الخدمة سواء أكانت لدوائر الدولة أم للمواطنين على حد سواء.

تميز العام الحالي بوجود مشاكل في قطاع الاتصالات يتلخص بتداخل المهام والواجبات بين الوزارة والبيئة وتعدد مراكز اتخاذ القرار داخل وزارة الاتصالات وعدم ممارسة هيئة الاتصالات لدورها في مراقبة أداء القطاع الخاص في مجال الاتصالات خاصة شركات الهاتف النقال.

القطاع النفطي

يعد القطاع النفطي من أهم القطاعات الاقتصادية الحالية انطلاقاً من كونه العصب الأساسي للاقتصاد والوطني والمحرك الأساسي لجميع قطاعاته الأخرى ومحاوره المختلفة.

وتعتمد الموازنة العامة للدولة على أكثر من ٩٣٪ على العائدات النفطية في وقت جاوز الاحتياطي النفطي نسبة الـ١٤٪ من الاحتياطي النفطي العالمي بحيث جاوز الاحتياطي (١١٥) مليار برميل ليكون ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد السعودية.

وتتأرجح الصادرات النفطية الحالية عند حاجز (٢) مليون يومياً، في حين تبلغ استيرادات العراق من المشتقات النفطية (البنزين وزيت الغاز والنفط الأبيض) بحدود (٩٦٨٥م٣) يومياً ويبلغ الإنتاج المحلي لتلك المشتقات أكثر من (٣٠) الف م٣ يومياً.

أما احتياطيات الغاز فتبلغ بحدود (٣١٠٠) مليار م٣، وتبلغ كمية الغاز الطبيعي المنتج في عام ٢٠٠٨ الى (١٤٨٤٨) مليون م٣ بحسب وزارة النفط.

ولعل الحدث الأبرز في القطاع النفطي هو جولتا التراخيص الأولى والثانية لتطوير عدد من الحقول العملاقة والأخرى متوسطة الإنتاج.

ففي حزيران الماضي عقدت جولة التراخيص الأولى في بغداد بإشراف حكومي رفيع المستوى، حيث شاركت في هذه الجولة أكثر من ثلاثين شركة نفطية عالمية سعياً لاستثمار ثمانية حقول ستة منها نفطية واثنتان غازية، الا أنها رست على حقلين نفطيين فقط. وعزا خبراء ومتابعون للشأن النفطي أن عزوف الشركات العالمية عن دخول الاستثمار في المجموعة الأولى بسبب البون الشاسع بين عطاءات الشركات وعروض وزارة النفط التي وصفت بالشروط الصارمة.

ووجهت انتقادات شديدة لأداء وإدارة الوزارة لجولة التراخيص الأولى التي لم تفلح الا بعقدين احدهما ائتلاف صيني بريطاني لتطوير حقل الرميلة وحقل الزبير.

وعقد جولة التراخيص الثانية خلال الأسبوع الأول من شهر كانون الأول الجاري والتي شهدت توقيع أكثر من عقود لتطوير حقول نفطية في شمال ووسط وجنوب العراق وهي جولة وصفت بالناجحة على وفق النتائج المعلنة، فيما أعلنت وزارة النفط سعيها لرفع حجم الإنتاج الى نحو (١٢) مليون برميل يومياً.

وعلى الرغم من ذلك يعاني القطاع النفطي من تقادم شركاته ومستلزمات الاستخراج والإنتاج وما يتطلب الأمر إعادة بناء الستراتيجية له اتساقاً مع عقود الخدمة التي أبرمت في جولتي التراخيص الأولى والثانية.

وشهد القطاع التوزيعي استقراراً ملحوظاً خلال العام الحالي، الا أن محدودية الإنتاج هي العائق الأبرز مع استمرار استيراد المشتقات النفطية في وقت كشفت وزارة النفط عن خطة لبناء وتحديث مصاف في مناطق متفرقة من العراق سعياً للوصول الى حجم إنتاج يتوازى مع الحاجة الفعلية للاستهلاك اليومي.

تـردي صـنـاعـة الـطـابـوق

البطاقة التموينية عانت!

مشـاريـع اعـمـار ولـكـن

بغداد / عباس الغالبي

السياسة المالية

أفصحت الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٩ عن زيادة في النفقات الاستثمارية، حيث تجاوزت حاجز الـ٢٠ مليار دولار من مجمل الموازنة العامة بشقيها الاستثماري والتشغيلي البالغ (٧٨) مليار دولار، الا ان هذا التوجه اصطدم بعقبات عدة، لعل في مقدمتها تأخر إقرار الموازنة العامة في مجلس النواب بسبب التجاوزات السياسية الطاغية على القطاعات الأخرى، فضلاً عن الإجراءات البيروقراطية المعتمدة من قبل منظومة الصرف الحكومية لحيثيات الموازنة والتي عدتها الأجهزة التنفيذية في كثير من الوزارات والحكومات المحلية في المحافظات إجراءات تعويقية وتأخيرية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

ومن اللافت للنظر أيضاً ان الموازنة العامة وفي قسمها التشغيلي شهدت خفض المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث بنسبة ٢٠٪ عن موازنة العام الماضي ٢٠٠٨.

واعتمدت الموازنة العامة في مصادر تحويلها على العائدات النفطية بنسبة ٩٣٪ وبمعدل سعر برميل عند حاجز (٥٠) دولاراً ولم تشكل الإيرادات الضريبية والإنتاجية والخدماتية سوى نسب ضئيلة جداً جعلت من الاقتصاد ريعياً أحادي الجانب غير متعدد المصادر التمويلية.

السياسة النقدية

ظهرت السياسة النقدية ثباتاً واستقراراً في بعض الجوانب ومتغيرات في جوانب أخرى، ففي الوقت الذي شهد سعر صرف الدينار العراقي استقراراً واضحاً بين (١١١٧) و(١١١٨) ديناراً للدولار الواحد حدث البنك المركزي العراقي من سياسته المتشددة تجاه أسعار الفائدة التي شهدت انخفاضاً لأكثر من درجة اتساقاً مع مستويات التضخم التي هي الأخرى شهدت بدورها انخفاضاً ملحوظاً تدريجياً.

وارتفع الاحتياطي الدولي النقدي للبنك المركزي العراقي خلال العام الحالي في وقت عده الخبراء والمختصون سنداً داعماً للعملة المحلية التي تعرضت لانهيارات كبيرة خلال العقود الماضية جراء السياسات الاقتصادية غير المدروسة.

ولم يعلن البنك المركزي العراقي عن حجم الاحتياطي النقدي في بياناته وإصداراته، الا ان تسريبات إعلامية قالت أنه وصل الى أكثر من (٧٠) مليار دولار.

وفي الوقت الذي شهدت فيه السياسة انتقادات كثيرة من أوساط حكومية وأخرى متخصصة واصل البنك

الحدث الابرز (جولتي التراخيص النفطية)